

الرفيق جورج حبش :  
اتفاقيات كامب ديفيد  
وافقت على مشروع بيغن  
دون تعديل يذكر وأبقت  
السيادة الصهيونية  
على الضفة والمقطاع ...

● الرجعية العربية لم تعترف بالعدو الصهيوني عام ١٩٤٨ لان مصالحها لم تطابق مصالح الحركة الصهيونية العالمية

● زيارة السادات للقدس وقمة « كامب ديفيد » احدثت خطوة نوعية نقلت

● علاقة الرجعية مع العدو الى التحالف مع الامبريالية والحركة الصهيونية

● الفصائل الرجعية العربية التي لم تأخذ موقفا مؤيدا لسافرا للسادات ، سائرة حتما في طريقه ... وان كان بخطوات متفاوتة ...

الصهيوني العنصري . وبعبارة اخرى فان النظام الساداتي يكون قد انتقل الى موقع العلاقة المباشرة والتحالف المباشر ، ليس مع الامبريالية العالمية فقط ، وانما مع الحركة الصهيونية .

في ضوء ذلك ، فان التحليل العلمي ، يقود الى نتيجة واضحة تماما ، وهي ان هذا المجرى الذي شقه النظام المصري ، سيشكل المجرى الذي ستسير فيه كافة القوى الرجعية العربية الاخرى . ولذلك لا يجوز ان نخدع باية مواقف او تعارضات آنية ، تبدو قائمة ظاهريا بين بعض الفصائل الرجعية العربية وبين العدو الصهيوني العنصري ، فاذا كانت بعض الانظمة الرجعية العربية ، حتى هذه اللحظة ، لم تأخذ موقفا مؤيدا سافرا لخطوات السادات واتفاقاته في كامب ديفيد ، الا انه ينبغي ان يبقى واضحا في اذهاننا ، ان هذه القوى سائرة حتما في طريق السادات . وفي طريق اتفاقاته .

فالكل يعرف ، ان زيارة السادات للقدس المحتلة ، قوبلت بالتأييد من بعض الانظمة الرجعية العربية كالنظام المغربي والسوداني والقابوسي واليميني الشمالي ، بينما الانظمة الرجعية العربية الاخرى كالسعودية والاردن ... الخ لم تأخذ موقفا مؤيدا سافرا لمبادرة السادات وزيارته للقدس . ولكنها في الواقع اخذت موقفا يحمل بشكل ضمني التأييد لهذه الخطوة . وفي احسن الحالات فان المعارضة تأخذ طابعا شكليا من بعض الانظمة . ولم يعد خافيا على احد ان الانظمة الرجعية العربية بجمعها تدعم وتسد وتتشعب خطوات السادات ومبادرته ، ان كان ذلك بشكل علني وسافر ، او بشكل ضمني .

الامبريالي في الوطن العربي . وهي في الواقع ، لم تكن قادرة على تحديد مضمون الحركة الصهيونية العالمية بالضبط . ولم تكن مصالح الرجعية العربية ، قد وصلت ، في ذلك الوقت ، الى حد التطابق مع مصالح الحركة الصهيونية . صحيح ان بعض القوى الرجعية العربية ، - كملك عبدالله مثلا - حاولت ان تسير في خط التصالح والاعتراف بالوجود الصهيوني ، تمهيدا لاقامة علاقات طبيعية معه ، ولكن هذا الخط لم يكن الخط الذي يحكم توجهات الرجعية العربية من مسألة الصراع العربي - الصهيوني في ذلك الوقت ، حيث كانت مصالح الرجعية ، ترتبط مع مصالح الامبريالية العالمية ، وليست في موقع التطابق والتحالف والترابط مع المصالح الصهيونية العالمية .

اذن ، فان اسباب عدم سير الرجعية العربية في خط الاعتراف بالوجود الصهيوني العنصري عام ١٩٤٨ ، هو عدم تطابق مصالح الرجعية العربية مع مصالح الحركة الصهيونية العالمية .

والى جانب ذلك ، فان طبيعة العدو الصهيوني الاستيطانية ، وما نتج عن هذه الطبيعة من مذابح بحق الجماهير الفلسطينية ، لم تكن لتمكن الرجعية من التقدم نحو اقامة علاقات طبيعية مع العدو الصهيوني .

ان علاقة الرجعية العربية مع العدو الصهيوني ، قبل زيارة السادات الخيانية للقدس المحتلة ، كانت علاقة غير مباشرة ، تتم من خلال الامبرياليين ، وهي بالتالي علاقة سرية .

لذلك كله ، فان زيارة السادات للقدس المحتلة ، واتفاقية كامب ديفيد الاخيرة ، مسائل تشكل خطوة نوعية ، على صعيد العلاقة مع الكيان

في ضوء ذلك ، فاننا نقع في خطأ كبير ، اذا اعتقدنا ، ان النهج الذي سار فيه النظام الساداتي ، هو نهج ساداتي خالص ، يتعلق بالسادات نفسه وبشخصية وتكوينه وميوله ... الخ . ان هذا النهج ليست له خصوصية تتعلق بالسادات ذاته ، كما انه ليست له خصوصية تتعلق بواقع مصر . ان هذا النهج هو الطريق الذي ستسير عليه وتنتقل باتجاهه تماما ، كافة القوى الرجعية العربية ، وان كانت عملية الانتقال ستتم بخطوات متفاوتة .

لذلك ، فعمل ابرز ما نستطيع ان نستفيد منه ، من خلال مبادرات السادات واتفاقياته في كامب ديفيد ، رغم الاخطار الجسيمة التي تترتب عليها مؤقتا ، هو هذا الوضوح الحاسم في مواقع القوى الطبقية الرجعية واليمينية في تعاملها مع قضايا الصراع مع العدو الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة ، ومع الامبريالية الامريكية والعالمية ومصالحها في المنطقة العربية .

ولا شك ان التطورات السياسية العالمية ، والتطورات الاقتصادية التي وصلت في الفترة الاخيرة في المنطقة العربية ، هي التي ساعدت على عملية انتقال القوى الطبقية الرجعية العربية الى معسكر الخصم بشكل سافر .

ان الثروات البترولية الكبيرة والفخمة ، والتي هي من حصص شريحة طبقية محددة ، وليست بطبيعة الحال من حصص الجماهير ، والتي سحبت نفسها على دول عربية اخرى .

ان هذه الثروة ، وما ولدته من مصالح كبيرة لهذه الطبقة المتحكمة ، جعلتها تشعر ان تناقضها الرئيسي هو مع حركة الجماهير العربية ، وليس مع الامبريالية والصهاينة . وهي لذلك توجهت نحو اذابة تعارضاتها مع كافة القوى الطبقية التي تلتقي واياها في نطاق المصالح المشتركة ، بهدف حماية هذه المصالح ، وبضمن هذه القوى الطبقية العدو الصهيوني العنصري .

وينبغي ان يكون واضحا ، ان النمو الذي حصل في واقع الثورة العالمية ، وفي امتداداتها على المستوى العالمي ، ابرز امام الرجعية العربية الاخطار التي تهدد مصالحها من قبل حركة الجماهير العربية التي ترزح تحت الاستغلال والاضطهاد والظلم . ولا شك ان هذا يعتبر واحدا من العوامل التي دفعت بالرجعية العربية الى مواقعها الحالية ، وسعيها المستمر الى تعميق وتوطيد علاقاتها العضوية بالتحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي العالمي ، لحماية مصالحها المشتركة .

ولذلك فاننا نخطئ اذا نظرنا الى اتفاقيات كامب ديفيد ، بمعزل عن كل المسار الذي اختطه النظام المصري ، مسنودا ومدعوما من القوى الرجعية

العربية منذ بضعة سنوات ، وليس فقط منذ زيارة السادات للقدس المحتلة . ان كافة التحولات اليمينية التي اخذت مجراها في مصر ، وعلى كافة الاصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقادت وبشكل طبيعي وتدرجي ومنطقي الى هذه النتائج التي نراها اليوم ، وبعبارة اخرى ، فان هذه التحولات هي التي قادت نهائيا الى التحاق النظام المصري والقوى الطبقية التي يمثلها بالامبريالية العالمية وبالحركة الصهيونية مباشرة .

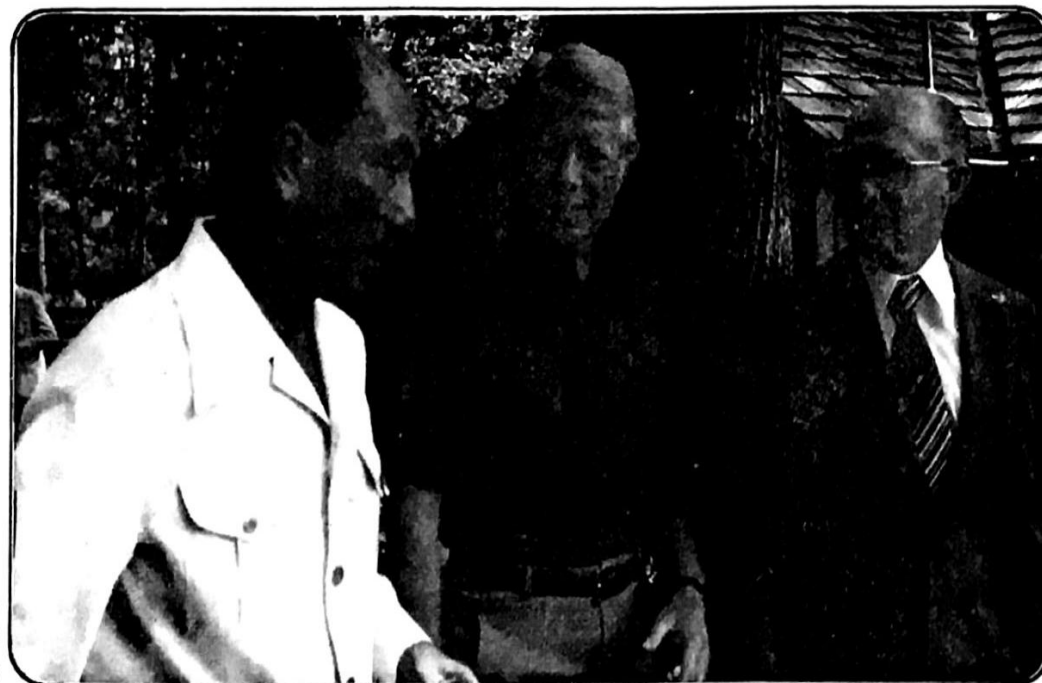
لذلك فان هذه النقاط ، تعتبر ، بل يجب ان تكون نقطة الانطلاق في فهم اتفاقية كامب ديفيد ، وفي تحليلها وفي تحديد مضامينها وتوقعات النتائج التي ستسفر عنها .

وهذا يعني بالضبط ان معركتنا الوطنية ضد الغزوة الصهيونية ، يجب ان تبقى مرتبطة بالحركة الاجتماعية ، اي معركة الجماهير العربية ضد القوى الطبقية الرجعية التي التحمت في علاقات مباشرة مع العدو القومي . هذا هو منطلق التحليل ، وبالتالي يجب ان يشكل القاعدة التي نستند اليها في وضع برنامج المواجهة .

### ■ تقييم الاتفاقيات

على صعيد التعميم السياسي المحدد لاتفاقيات كامب ديفيد ، فان قراءة الوثائق التي خرجت عن كامب ديفيد ، تشير بوضوح تام الى المعاني السياسية لهذه الاتفاقيات ، فعلى صعيد مصر نفسها ، من الواضح تماما ، ان الاتفاقيات تحمل انتقاصا واضحا وسافرا للسيادة المصرية على الارض المصرية ، ذلك ان اية اتفاقيات تحد من حرية اي بلد في تحديد مواقع قواته العسكرية ، كما حصل في اتفاقيات كامب ديفيد ، لا يمكن ان تعتبر اتفاقيات تصون سيادة هذا البلد . كما ان النصوص الواردة في الاتفاقيات حول التعاون الاقتصادي المشترك ما بين العدو الصهيوني من جهة والنظام المصري من جهة اخرى ، تعني بشكل واضح مشاركة العدو القومي الصهيوني في استغلال ثروات وجماهير مصر ، بالتعاون مع القوى الطبقية المصرية المعادية للجماهير .

هذا من حيث النصوص ، اما من حيث الاستنتاج العلمي الواضح ، والمتربط على هذه النصوص ، فانه من الواضح ان اتفاقيات « كامب ديفيد » تستهدف ان تجعل مصر قاعدة لاستثمارات المصالح الامبريالية الصهيونية - الرجعية . ولا شك ان هذه القاعدة ، التي ستشكل منطلقا لتثبيت هيمنة وسيطرة واستغلال هذا التحالف للجماهير المصرية ، ستشكل ايضا قاعدة تنطلق منها قوى هذا التحالف لضرب كافة قوى التحرر والتقدم في المنطقة العربية وفي افريقيا .



السادات في كامب ديفيد :  
النظام المصري انتقل  
الى المعسكر المعادي للجماهير العربية